

دراسة وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول "أثر تطورات الإقليم على الاقتصاد الوطني".

أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة تفصيلية وتحليلية تناولت أهم التطورات والاحداث الإقليمية خلال الاعوام ٢٠١١ - ٢٠١٧ على الاقتصاد الاردني ودراسة الاثر المباشر وغير المباشر على العديد من القطاعات، حيث تناولت الدراسة اهم التطورات وانعكاسها على كل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، الدخل الحقيقي للفرد، السياسة النقدية، الانفاق الحكومي، واحتياطيات النقد الاجنبي، بالإضافة الى اثرها على قطاعات الزراعة، السياحة، والصناعة، وانعكاسها على واقع الموارد الطبيعية (الطاقة والمياه) ومستقبلها، وتأثيرها على نسب البطالة والتضخم، ونتائجها قريبة المدى وبعيدة المدى على حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وتحويلات المغتربين والتجارة الخارجية.

أولاً: أثر التطورات الإقليمية على المملكة من جانب النمو الاقتصادي "الناتج المحلي الاجمالي":

أشارت الدراسة في هذا الإطار الى ان النمو الاقتصادي يعتبر المؤشر الأبرز في قطاع الاقتصاد، حيث انه سريع التأثير بالمؤثرات الخارجية، فيما يلي أثر هذه التطورات على معدل النمو والتي تلخص بما يلي:

- ١- تراجع نسب النمو بمقدار (١٤.٣%) خلال العام ١٩٩٢ بسبب عودة ما يقارب (٢٠٠) ألف أردني من الكويت خلال حرب الخليج.
- ٢- نما معدل الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٥.٣%) خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٣-١٩٩٥ وهي الفترة التي تلت عودة الاردنيين من الخليج في اعقاب حرب الخليج الثانية
- ٣- تراجع معدلات النمو خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٩) وذلك بسبب الاجراءات الاسرائيلية تجاه معاهدة السلام.
- ٤- بلغ معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) (٤.٩%)، حيث كان أثر الانتفاضة الفلسطينية قليل الأهمية بالنسبة للاقتصاد الأردني.
- ٥- ارتفعت نسب النمو الى ٧.٦% سنوياً بعد حرب الخليج الثالثة وذلك جراء الاستثمارات العراقية وزيادة عدد الاجانب في الاردن، حيث دشنا مرحلة من النمو المهم والذي استمر حتى الربع الثالث من العام ٢٠٠٨.
- ٦- تراجع نسبة النمو خلال الربع الاخير من العام ٢٠٠٨ وذلك جراء انكشاف شركات البورصة الوهمية التي استغلت ودائع المستثمرين وزعمت انها استثمرتها في البورصات العالمية والتي قدرت القيمة الحقيقية لها (١٩٠) مليون دينار.
- ٧- انخفاض معدلات النمو للعام ٢٠١٢ ليبلغ (٢.٣%) وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، بالإضافة الى استمرار معاناة الاقتصاد الوطني بالصددمات الخارجية.
- ٨- انخفاض التبادل التجاري الى النصف منذ بداية الازمة السورية.

❖ توصيات صندوق النقد الدولي فيما يخص رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي:

- ١- زيادة الإيرادات المالية لتسديد الديون المحلية والأجنبية.
- ٢- رفع الضرائب خلال فترات الركود يناقض الآراء الاقتصادية.
- ٣- اعطاء الأولوية لسد عجز الموازنة العامة يزيد من تعقيدات السياسة الاقتصادية الداخلية.

❖ مجموعة من الاجراءات التي من الممكن اتخاذها لتشجيع النمو الاقتصادي:

- ١- التواصل مع الصناديق السيادية الاجنبية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية ومشاريع الطاقة، بالإضافة الى تسهيل عملية الموافقة على الاستثمار.
- ٢- ابراز فرص الاستثمار في مجالات الطاقة، النقل، البنية التحتية، الصحة والتعليم وترويج هذه المشاريع مباشرة للمستثمرين من أصحاب الاستثمارات العالية والدفع مقدماً.
- ٣- السماح باستخدام بدائل رخيصة للطاقة وباستيرادها وتسهيل التعليمات الخاصة بالترخيص، بالإضافة الى تقديم أراضي مجانية لمشاريع الاستثمار الكبيرة والمشاريع المتسلسلة.

ثانياً: الدخل الحقيقي للفرد:

بدأ معدل دخل الفرد ينمو بشكل سلبي عند بداية الربيع العربي، حيث ازداد الامر سوءاً مع تدفق اللاجئين وارتفاع اسعار الطاقة واغلاق الحدود مع سوريا والعراق، كما انخفض معدل دخل الفرد بنسبة أقل للعام ٢٠١٦ جراء انخفاض تدفق اللاجئين الى الاردن.

❖ التوصيات:

- ١- تمكين اللاجئين في مجال العمل ودمجهم في نطاق الاقتصاد المنظم.
- ٢- المساهمة في جهد تدريبي ضخم يشمل الاردنيين، وذلك بهدف معالجة تدني دخل الفرد للأردنيين.
- ٣- حفز الاردنيين والعمال "الضيوف" على العمل وذلك من خلال تعزيز تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودعم بعض القطاعات.

ثالثاً: السياسة النقدية - الانفاق الحكومي:

اظهرت الدراسة في هذا الإطار ان الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ كانت فترة توسع في كل من الناتج المحلي الاجمالي والنفقات الحكومية، حيث بلغ معدل النمو (٨.١٤%) بينما بلغ معدل النفقات (١٣%).
فيما أوضحت الدراسة تراجع نسب النمو الى (٥.٣%) وانخفاض نفقات الحكومة بنسبة (٨%) منذ بداية ازمة الاعتمادات المالية وازمة الغاز المصري خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.
كما بيت الدارسة انه خلال الاعوام ٢٠١٢- ٢٠١٦ بدأت فترة الانكماش الاقتصادي وارتفعت النفقات الى (٣.٣%) بينما كان الناتج المحلي الاجمالي ينمو بنسبة (٢.٥٩%).

❖ التوصيات:

- زيادة الانفاق في حالات التعثر الاقتصادي والتقليل منه في حالات الازدهار الاقتصادي.

رابعاً: الدين العام:

أوضحت الدراسة في هذا الإطار ان الدين العام شهد العديد من التطورات التي دفعت الى ارتفاعه خلال الاعوام ٢٠٠٤-٢٠١٦، كما ارتفع الدين العام خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٦ بنسبة (١٣%) سنوياً، فيما بينت الدراسة ان السبب في ارتفاع الدين هو انقطاع الغاز المصري الذي دفع الى استيراد طاقة بديلة عالية الكلفة لتلبية الاحتياجات المحلية.

❖ التوصيات:

- ١- استخدام مبدأ القاعدة الذهبية والذي ينص على ان الحكومة خلال الدورة الاقتصادية، تقتصر فقط للاستثمار في تعزيز مشاريع مثل البنية التحتية ورأس المال المادي لتستفيد منها الاجيال القادمة في البلاد، وليس لتمويل النفقات الجارية.
- ٢- إطلاع الرأي العام على المعلومات المالية، وذلك تجنباً لانتشار الشائعات التي تفتقر الى الصحة الأمر الذي يؤثر على العرض والطلب للضائع والخدمات.

خامساً: احتياجات النقد الاجنبي:

أوصت الدراسة في هذا الإطار الى العديد من الامور التي تتلخص بما يلي:

- ١- تعريف الجمهور بالمقصود باحتياجات النقد الاجنبي وارتباط مستوياتها بالواردات وتغطيتها خلال فترة زمنية محددة.
- ٢- أن تعمل الحكومة في إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق مزيد من النمو.
- ٣- امتناع السياسيين عن الاعلان من خلال وسائل الاعلام، ان معدل سعر صرف العملات سيواجه مخاطر اذا لم يطبق الاردن خطوات اصلاحية، حيث ان مثل هذه التصريحات تلحق الضرر بمستوى الاحتياطيات، وتدفع المودعين الى تحويل استثماراتهم الى دولارات او نقل ودائعهم الى خارج البلاد.

سادساً: قطاع الزراعة:

أوصت الدراسة في هذا الإطار الى العديد من الامور التي تتلخص بما يلي:

- ١- إخضاع تنافسية القطاع الزراعي الاردني لدراسة مفصلة.
- ٢- تحويل الزراعة الى انتاج ذي قيمة اضافية.
- ٣- زيادة حجم المحاصيل وتحسين مستوى الجودة فيها.
- ٤- انتاج محاصيل محددة تستفيد من التقويم الزمني الزراعي للاتحاد الاوروبي الذي يعفي الصادرات الاردنية من الرسوم الجمركية.
- ٥- انتاج المزيد من الصناعات الغذائية الزراعية ذات النوعية الافضل.
- ٦- توجيه الصادرات الاستراتيجية الى اسواق جديدة.
- ٧- اعتماد التقنيات الرامية الى زيادة الكفاءة في استخدام المياه.
- ٨- الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في قطاع الزراعة.

سابعاً: قطاع السياحة:

أوصت الدراسة في هذا الإطار الى العديد من الامور التي تتلخص بما يلي:

- ١- مواصلة استثمار الاستقرار النسبي للبلاد والاستفادة منه.
- ٢- تنمية صناعة السياحة وتنويعها بدل اللجوء الى رفع الضرائب وفرض القيود على التأشيرات.
- ٣- الاستمرار في دعم قطاع السياحة من خلال «مشروع السياحة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية في الاردن» الممول من الوكالة الاميركية للتنمية الدولية الذي خصص له (٣٦) مليون دولار للفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠.
- ٤- تمويل أنشطة الترويج السياحي.
- ٥- التركيز على ان الاردن هو الأكثر أماناً وأماناً في المنطقة.

ثامناً: قطاع الصناعة:

أوصت الدراسة في هذا الإطار الى العديد من الامور التي تتلخص بما يلي:

- ١- تنويع مصادر الطاقة باستخدام الطاقة الشمسية، وذلك بهدف معالجة ارتفاع تكاليف الطاقة.
- ٢- قيام شركة الكهرباء بتحويل المدخرات الى القطاعات المستهلكة الاقتصادية، بالإضافة الى تحويل المدخرات الناجمة عن رفع اسعار النفط المنخفضة الى الصناعة.
- ٣- تنفيذ المشاريع المؤجلة، حيث ان الاقتصاد منظومة مترابطة ولا يمكن فصل أي قطاع عن بقية القطاعات.

تاسعاً: قطاع الطاقة:

أشارت الدراسة في هذا الإطار الى ان زيادة أسعار الطاقة بنسبة (١٠%) ستؤدي الى انخفاض الانتاج الصناعي بنسبة (١.٦%).

عاشراً: العمالة والبطالة:

أوصت الدراسة في هذا الإطار الى العديد من الامور التي تتلخص بما يلي:

- ١- منح العمال السوريين تصاريح عمل، الامر الي يساهم في التخفيف من آثارهم السلبية على الاقتصاد الاردني.
- ٢- اتخاذ التدابير الاحترازية المناسبة ليقوم العمال السوريون بدور تكميلي وليس بالحلول محل نظرائهم الاردنيين والذي من الممكن تحقيقه عند نقص العمالة في المجالات التي تستهوي الاردنيين مثل الوظائف في الصناعات التحويلية التي تتطلب مهارات متدنية، الزراعة، الخدمات الانشائية، والمناطق الصناعية المؤهلة.
- ❖ تنسجم التوصية (٢) مع موقف الحكومة الاردنية في "الاستراتيجية الوطنية للتشغيل" للفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠٢٠ والتي تدعو لتطبيق سياسة جديدة تتيح لأرباب العمل تعزيز العمالة الاردنية وليس استبدال اخرى بها.

احدى عشر: التضخم:

أشارت الدراسة في هذا الإطار ان برنامج التصحيح الاقتصادي تسبب بضغط تضخمي ولا بد من إعادة النظر فيه.

اثني عشر: التجارة الخارجية:

أوصت الدراسة في هذا الإطار الى العديد من الامور التي تتلخص بما يلي:

- ١- تشجيع مسارات بديلة للدول التي يصدر اليها الأردن ويستورد منها، وذلك من خلا الاتجاه نحو الصادرات ذات القيمة المضافة العالية.
- ٢- الاستعداد لإعادة الاعمار في كل من سوريا والعراق، الامر الذي سيعزز الصادرات الى هاتين الدولتين.
- ٣- استخدام السلطة السياسية والقنوات الدبلوماسية للمساعدة في فتح مسارات جديدة متنوعة للتصدير.
- ٤- التركيز على المبادرات الاقليمية، مثل انبوب النفط العراقي الاردني.
- ٥- تقييم الاسواق الواسعة المستقرة مثل الاسواق الاوروبية بصورة أفضل عبر اتفاقيات رسمية وترتيبات من شأنها تيسير النفاذ الى الاسواق.
- ٦- توقيع اتفاقية مشابهة لـ "وثيقة الاردن" في مؤتمر لندن مع دول اخرى.

❖ التوصيات التي دعت لها الدراسة:

- ١- ضرورة ان تكون السياسات استباقية واستراتيجية فيما يتعلق بالأحداث الاقليمية.
- ٢- الارتقاء بمستوى تنافسية الاقتصاد الاردني.
- ٣- تعزيز بيئة المشاريع الاقتصادية.
- ٤- التركيز على النمو والتنمية عن طريق ايجاد كيانات ومشاريع ريادية جديدة ودعمها بتكون قادرة على البقاء.